الفصل الأول

المقدمة

١,١ التمهيد

تعد مكافحة الفساد من أهم الموضوعات التي تواجه الأجهزة الرقابية والحكومات في الوقت الراهن. فالفساد المالي والإداري يؤدي إلى غياب الشفافية وتدني المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للدول،كما أن له أضراراً بالغة على اقتصاديات الدول. ولقد اهتم الباحثون بالحوكمة كأحد أبرز الأساليب المستخدمة في مكافحة الفساد المالي والإداري، وكذلك فإن الحوكمة تحتوي على العديد من المعايير والأساليب التي يمكن من خلالها أن تقوم الأجهزة الرقابية بمراقبة النشاط الإقتصادي والإداري للمؤسسات. ومن خلال آليات الحوكمة المختلفة يمكن للجهات الرقابية أن تحدد الطرق المتبعة في المراقبة والمتابعة طبقاً لحجم الشركات والمؤسسات. وتعد الحوكمة من أهم الموضوعات التي تشغل الباحثين خلال الأونة الأخيرة لقدرة الحوكمة على ضبط ورقابة القوائم المالية وكشف المغالطات المالية والأخطاء التي قد يرتكبها الموظفون خلال اقفال القوائم المالية. وكذلك فإن الحوكمة قادرة على تحسين الأداء الإقتصادي حيث أنها تحتوي على العديد من الأسس والأساليب والأنماط التي يمكن للجهات الرقابية تطبيقها وتعميمها على المؤسسات والشركات.

وتبذل سلطنة عمان العديد من الجهود من أجل تعميم الإجراءات والأساليب من خلال المهام التي يقوم بها جهاز الرقابة المالية والإدارية لتحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسات واكتشاف المخالفات المالية والإدارية التي قد يرتكبها العاملون خلال فترة زمنية معنية. وكذلك فإن الفساد المالي والإداري قد يأخذ أشكالاً وصوراً تتطلب إدارك العاملين في جهاز الرقابة المالية والإدارية حتي يمكنهم سن القوانين والتشريعات لسد الثغرات التي يمكن من خلالها مكافحة الفساد المالي والإداري على كافة أشكاله وصوره.

كما أن الفساد المالي والإداري يحتاج حتماً بعد عملية المكافحة إلى إجراء إصلاحات في الإجراءات والأساليب التي تتبع في المؤسسات حتي يمكن تفادي تفشي الفساد المالي والإداري. ومن الجدير بالذكر أن سلطنة عمان قد بذلت العديد من الجهود من أجل تفعيل الحوكمة وتعميمها من أجل تسهيل مهام جهاز الرقابة المالية والإدارية ومن بينها اسهامات خطة ٢٠٤٠ التي تشير إلى ضرورة تعميم قواعد الحوكمة على كافة المؤسسات وقيام جهاز الرقابة المالية والإدارية بمراجعة تلك المعايير والأساليب والأنماط المطبقة في تلك المؤسسات. وسوف نعرض في هذا الفصل خلفية الدراسة عن أثر الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري والشفافية كمتغير وسيط، ثم بيان مشكلة الدراسة وأسئلتها وأهدافها وأهميتها العلمية والعملية ونظرية الدراسة التي تدور حول الفساد المالي والإداري، ومصطلحات الدراسة الإجرائية وهيكلها.

١,٢ خلفية الدراسة

أشار عازم (٢٠١٦) أن الحوكمة أصبحت الأكثر تطبيقاً في الجهات الرقابية التي تشعر دوماً إلى منع تفشي الفساد المالي والإداري. وأكد موحي (٢٠١٥) أن الحوكمة تحتوي على العديد من الأساليب التي يسهل استخدامها من الجهات الرقابية التي تساهم في كشف الفساد المالي والإداري في المؤسسات التي تراجع عليها تلك الجهات الرقابية. وأكد عزوز (٢٠١٦) أن بروز ظاهرة الفساد المالي والإداري تؤدي إلى قيام الموظف العام بطريق غير قانونية إلى التحايل للحصول على مكاسب شخصية. وأشار أبوبكر (٢٠١٥) أن استمرار الأجهزة الرقابية في مراقبة وتفعيل الأساليب والمعايير المتعارف عليها في الحوكمة سوف تؤثر بشكل مباشر في الحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري. ولقد أكدت أدبيات الدراسة أن الحوكمة تمتلك القدرة على التحكم في السياسات والآليات التي من خلالها يمكن للجهات الرقابية فرض تطبيق تلك السياسات وفقاً لمعايير وأنماط وظيفية تحول دون الوقوع في الاخطاء، وبالتالي فإن اصدار القوائم

المالية في نهاية الفترة لايمكن أن يتم إلا من خلال تصحيح الأخطاء واتمام عملية الاقفال المالي بناء على الأخطاء (الشمراني، ٢٠١٣). وأشار آل الشيخ (٢٠١٧) أن الحوكمة تساعد المؤسسات الرقابية على تحسين مستوى الاقتصاد الوطني حيث أن الحوكمة تمتلك معايير يمكن تطبيقها على كافة المؤسسات من أجل الحد من تفشي الفساد المالي والإداري. ومن ناحية أخري فقد أشار بحر (٢٠١١) أن الفساد المالي والإداري ظاهرة لايمكن لها أن تنتهي من أي مجتمع إلا أن هناك العديد من الإجراءات التي يمكن أن تستخدم من أجل الحد من تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري. وأكد السبيعي (٢٠١١) أن بروز مبدأ الشفافية وقيام الأجهزة الرقابية بمحاولة الإفصاح عن القوائم المالية والمخالفات الإدارية يعد من أهم الأسس التي تعتمد عليها من أجل الحد من الفساد المالي والإداري. وأشار سعيد (٢٠١٤) أن الجهات الرقابية تقوم بإستخدام الحوكمة لما لها من تأثير للحد من الفساد المالي والإداري، حيث أن الحوكمة دورها ليس فقط وضع المعايير والأساليب وإلزام المؤسسات بها إلا أن يتسع إلى محاولة فهم السلوك الوظيفي وكيفية حدوث الأخطاء والبحث في الحلول المنطقية لقيام الموظفين بالأختلاس والإحتيال والتحايل والعمل على محاصرة الفساد المالي والإداري ومحاسبة الموظفين المقصرين وإحالتهم إلى التحقيق عبر الجهات القضائية والنيابية. ومن الجدير بالذكر أن علاوي (٢٠١٣) قد أشار إلى أن الجهات الرقابية تتمتع بالعديد من الإختصاصات التي تجعلها هيئة مستقلة، وهو ما يجعل قرارات تلك الجهات الرقابية لها قوة القانون وأن تكون واجبة النفاذ، وبالتالي فإن الجهات الرقابية تحاول بشكل كبير إلى تعزيز القرارات التي تتخذها تجاه المؤسسات التي تراقب عليها. وأكد عاتي (٢٠١٣) أن الجهات الرقابية تحاول الدفع بالشفافية من أجل محاربة الفساد المالي والإداري من أجل تحسين أداء الشركات اقتصادياً وتحقيق معدل مرتفع للتنمية الإقتصادية والإجتماعية. وأشار الزاملي (٢٠١٣) أن الحكومات يقع على عاتقها اختيار الجهات الرقابية واختيار

الكفاءات التي تستطيع القيام بمهمة الرقابة والمتابعة والقيام بتفعيل مبدأ الشفافية من أجل الحد من انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الخاصة على السواء.

١,٣ مشكلة الدراسة

من المؤكد أن المحافظة على النشاط الاقتصادي هو الأساس الذي يقع على عاتق الجهات الرقابية في أي مجتمع. ويبذل جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان جهوداً كبيرة من أجل استمرار تفعيل أسس الحوكمة من أجل الحد من تفشي الفساد المالي والإداري. وطبقاً لتوصيات السلطان قابوس بن سعيد وتفعيلاً لخطة ٢٠٤٠ التي أشارت إلى ضرورة البدء بتفعيل وتطبيق آليات الحوكمة بالمؤسسات بسلطنة عمان. وللتأكد من مشكلة الدراسة فإن تقرير خطة عمان ٢٠٤٠ أشار إلى أن العمل على تحسين وتفعيل الحوكمة ضروري للغاية من أجل الإحتكام إلى القانون وذلك بهدف رفع كفاءة الأجهزة الرقابية بسلطنة عمان (موقع تقير رؤية خطة عمان ٢٠٤٠، ٢٠١٩). ومن جانب أخر فقد أكد المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٦٤ بالموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية مكافحة الفساد مما ينعكس على حرص القيادة وإدراكها لخطوة تفشي الفساد المالي والإداري في مؤسسات السلطنة (موقع جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان، ٢٠١٩). أكد تقرير مدركات الفساد لعام ٢٠٢٠ أن سلطنة عمان في المرتبة ٤٩ من بين ١٨٠ وهو ما يعكس مدى الصلاحيات الممنوحه لجهاز الرقابة المالية والإدارية في مكافحة الفساد المالي والإداري (موقع شبيبة، ٢٠٢١). ولقد استشعر الباحث بمشكلة الدراسة من خلال عمله بجهاز الرقابة المالية والإدارية أن هناك غياب تطبيق لمعايير الحوكمة في المؤسسات العمانية، حيث أن هناك غياب ملموس لتفعيل الحوكمة بما يضمن مكافحة الفساد المالي والإداري في المؤسسات العمانية، كما أن هناك عدم تنسيق بين تفعيل القوانين وتطبيقها على المؤسسات العمانية. وكذلك غياب تطبيق مبدأ الشفافية للحد من الفساد المالي والإداري. ولقد أكد ملتقي الحوكمة الأول بضرورة إلزام مؤسسات القطاع العام بتطبيق معايير الحوكمة

وتفعيل معايير الحوكمة من أجل خفض معدلات الفساد وتعزيز مبدأ الشفافية، وأشار التقرير أن سلطنة عمان تحتل المركز السابع والأربعون في مؤشر التنافسية العالمي، كما اكد التقرير أن جهاز الرقابة والمتابعة يبذل جهوداً كبيرة من أجل إرساء أسس ومبادئ الحوكمة والشفافية في المؤسسات العمانية، وأن الملتقي قد خرج إلى بالعديد من التوصيات أبرزها أن الحوكمة ضرورية من أجل مكافحة الفساد المالي والإداري وتحسين معدلات التنمية المستدامة، كما أشارت توصيات الملتقي في دور الحوكمة في تحقيق الشفافية والعدالة والنزاهة بسلطنة عمان (موقع جريدة عمان، ٢٠١٩). ولقد أكد تقرير مكافحة غسيل الأموال والإرهاب بسلطنة عمان لعام ٢٠١١ حيث أنه تم كشف حالات من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ الأمر الذي ينعكس سلباً على مكافحة الفساد المالي والإداري، كما أن عدم وجود الشفافية قد أدي إلى إساءة استخدام الموظف لمنصبة والإختلاس مما ينعكس سلباً على تفشي الفساد المالي والإداري (موقع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ٢٠١٩). ولقد أكدت العديد من الدراسات السابقة على وجود مشكلة الدراسة حيث أشارت دراسة عزام وبدرية (٢٠١٧) على أن المؤسسات العمانية تفتقر للحوكمة المؤسسية مما يستلزم اتاحة الفرصة لهيئة الرقابة المالية والإدارية لممارسة دورها في تفعيل آليات الحوكمة، كما أن غياب معيار الشفافية قد أدي إلى خروقات وأخطاء في القوائم المالية مما يستلزم ضرورة إجراء تعديلات قبل وجود، الأمر الذي يستلزم معه تطبيق الحوكمة المؤسسة ومعاييرها في أقصر وقت ممكن. وأشارت دراسة المخنينية (٢٠١٦) أن مؤسسات التعليم العالي تفتقر إلى توفير متطلبات الحوكمة بمؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان مما ينعكس سلباً على مكافحة الفساد المالي والإداري كما أن عدم وجود الشفافية قد أدي إلى زيادة حدة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات العمانية، كما أشارت البلوشية (٢٠١٥) أن هناك غياب لتطبيق متطلبات الحوكمة في المؤسسات الخاصة، وأكد الفليتي (٢٠١٠) أن هناك حالة عدم وضوح لمعايير الحوكمة المطبقة في الشركات المساهمة بسلطنة عمان، وأشارت اليافيعية

(٢٠١٦) أن أساليب وأنماط الحوكمة مازالت لم تطبق في المؤسسات العمانية، وكذلك ما توصلت إليه دراسة عبد الوهاب (٢٠٠٦) أن هناك غياب لدور الرقابة والتوجية على الشركات المساهمة العمانية مما يشير إلى ضرورة وجود الحوكمة كأحد أهم العوامل التي يمكن من خلالها مكافحة الفساد المالي والإداري حيث أجريت هذه الدراسة على الهيئة العامة لسوق المال في مسقط بسلطنة عمان، وأبرزت نتائج هذه الدراسة أن عدم وجود رقابة يؤكد على حتمية وجود أساليب الحوكمة، كما أن غياب الشفافية سوف يؤدي إلى تفشي وجود الفساد المالي والإداري وقد ينتقل من قطاع إلى قطاع آخر، الأمر الذي يمثل تحدياً كبيراً لهيئة الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. وحتى يتم التأكد من مشكلة الدراسة فإن الباحث قد أجرى العديد من المقابلات مع العاملين في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان، حيث قام الباحث بعمل مقابلات مع عدد ٣ موظفين ومسئولين في جهاز الرقابة المالية والإدارية وهم مدير دائرة الفحص وعضوين من أعضاء دائرة الفحص، وبلغ عدد الأسئلة التي أعدها الباحث والتي أجاب عنها المشاركين حوالي خمس أسئلة، وتم إجراء المقابلة بالتسجيل الصوتي وتم تفريغ محتويات الصوت وتم ارجاع ما تم كتابته للمشاركين مرة أخرى للتأكد من صدق مشاركتهم، ولقد خلصت نتائج المقابلات إلى أن معايير الحوكمة غير مطبقه في المؤسسات العمانية وأن مبدأ الشفافية غير فعال مما ينعكس سلباً على مكافحة الفساد المالي والإداري مما يضعف عمل جهاز الرقابة المالية والإدارية. كما خصلت نتائج المقابلات أن جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان يتطلع إلى تطبيق معايير وأساليب وأنماط الحوكمة على المؤسسات العمانية العامة والخاصة تنفيذاً لخطة عمان لعام ٢٠٤٠ والتي تقضي بتفعيل آليات الحوكمة في كافة المؤسسات العمانية.

١,٤ أسئلة الدراسة

١.ما أثر الحوكمة على النزاهة المالية والإدارية في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

٢.ما أثر الحوكمة على الشفافية في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

٣.ما أثر الشفافية على النزاهة المالية والإدارية في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

٤.ما أثر الحوكمة على النزاهة المالية والإدارية بإستخدام الشفافية كمتغير وسيط في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان؟

١,٥ أهداف الدراسة

١.تبيان أثر الحوكمة على النزاهة المالية والإدارية في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

٢.إبضاح أثر الحوكمة على الشفافية في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

٣.استكشاف أثر الشفافية على النزاهة المالية والإدارية في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

٤.التعرف على أثر الحوكمة على النزاهة المالية والإدارية بإستخدام الشفافية كمتغير وسيط في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

١,٦ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التأكيد على أهمية استخدام معايير وأساليب وأنماط الحوكمة كأحد الأسس التي يعتمد عليها في الحد من الفساد المالي والإداري بإستخدام الشفافية كمتغير وسيط في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. وتبرز أهمية الدراسة علمياً من أن هذه الدراسة تعتبر امتداداً للدراسات السابقة بحيث أن استفادت الدراسة من معايير وأنماط الحوكمة وأساليب تطبيقها والتحديات التي تواجهها

في المؤسسات العمانية وكيفية الإستفادة من معيار الشفافية في الحد من الفساد المالي والإداري. كما تكمن أهمية الدراسة عملياً من خلال التأكيد على التعرف على أثر الحوكمة على الفساد المالي والإداري بإستخدام متغير الشفافية في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان على اعتبار أن جهاز الرقابة المالية والإدارية هو الجهة المنوط بها التفتيش والرقابة والمتابعة على كافة المؤسسات العمانية سواء كانت مؤسسات عامة أو خاصة. كما أن هذه الدراسة تسهم في ابراز أهمية نظرية الفساد المالي والإداري والتعرف على أهم فروض وأسس تلك النظرية. كما أن هذه الدراسة تساهم بشكل كبير في فهم منهجية الدراسة والتعرف على أنسب الحلول الواقعية التي يمكن اتباعها منهجياً من أجل التوصل إلى حلول منطقية تناسب الوقت الراهن. وكذلك فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على المهام الوظيفية التي يقوم بها جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان وأهم التشريعات واللوائح والنظم والقوانين التي تخول للعاملين متابعة الرقابة والتفيش المالي والإداري على الشركات العمانية العامة والخاصة. كما أن النتائج والتوصيات الخاصة بهذه الدراسة سوف تفيد المهتمين من الباحثين بكيفية تعميم النتائج على كافة المؤسسات العمانية من حيث فرض معايير الحوكمة والتعرف على المعايير الأنسب طبقاً لطبيعة عمل المؤسسات العمانية وكيفية تفادي الفساد المالي والإداري وإدخال مزيداً من التكنولوجيا من أجل ضبط الأساليب المستخدمة في الرقابة المالية والإدارية على الشركات والمؤسسات العمانية. كما أن هذه الدراسة تعتبر حديثة نسبياً حيث أنها تأتي بعد اقرار خطة عمان ٢٠٤٠ والتي أقرت التأكيد على تطبيق آليات وأساليب ومعايير الحوكمة في كافة الشركات العمانية مما يجعل جهاز الرقابة المالية والإدارية أمام تحدي كبير يتمثل في كيفية تطبيق أساليب الفحص والتدقيق على اتباع الشركات لآليات الحوكمة من عدمة. كما أن الدراسة تهدف إلى تحسين جودة المخرجات وتحقيق الأهداف الإقتصادية وأهداف التنمية المستدامة وتجنيب المؤسسات حدوث الصراعات وتفعيل مبادئ الشفافية والنزاهة.

١,٧ حدود الدراسة

تشمل هذه الدراسة ثلاث حدود من بينها حدود مكانية أو حدود زمانية وحدود موضوعية.

١,٧,١ الحدود المكانية

تقتصر حدود الدراسة المكانية على جهاز الرقابة المالية والإدارية بمسقط في سلطنة عمان.

١,٧,٢ الحدود الزمانية

تقتصر حدود الدراسة الزمانية على الفترة من عام ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠.

١,٧,٣ الحدود الموضوعية

تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة أثر الحوكمة على الفساد المالي والإداري: الشفافية كمتغير وسيط بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان.

١,٨ مصطلحات الدراسة

هناك العديد من المصطلحات في هذه الدراسة يمكن إجمالها كالتالي:

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

١,٨,١ مفهوم الحوكمة

هي مجموعة الأساليب والأنماط والمعايير التي يمكن استخدامها في الرقابة المالية والإدارية على الشركات والمؤسسات بهدف اكتشاف الأخطاء أو التجاوزات المالية والإدارية حتي يمكن تدارك تلك الأخطاء ولرفع مستوى الثقة في الأداء المالي والإداري للمؤسسات (عزام، ٢٠١٧).

مفهوم الحوكمة إجرائياً

هي مجموعة الأساليب والأنماط والمعايير التي يمكن استخدامها في جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان وذلك بهدف التدقيق والمراجعة على الشركات والمؤسسات بهدف اكتشاف الأخطاء أو التجاوزات المالية والإدارية حتي يمكن تدارك تلك الأخطاء ولرفع مستوى الثقة في الأداء المالي والإداري للمؤسسات

١,٨,٢ مفهوم الشفافية

هي أن تكون التشريعات والإجراءات موضوعه ومطبقه بشكل مفهوم وواضح ومحدد وتؤدي إلى تطبيقها وسهولة نشرها وسهولة الوصول إليها من كافة الأفراد والمؤسسات على السواء (عزام، ٢٠١٧).

مفهوم الشفافية إجرائياً

هي أن تكون التشريعات والإجراءات موضوعه ومطبقه بشكل مفهوم وواضح ومحدد وتؤدي بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان إلى تطبيقها وسهولة نشرها وسهولة الوصول إليها من كافة الأفراد والمؤسسات على السواء

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

١,٨,٣ مفهوم النزاهة المالية والإدارية

هو مجمل الإنحرافات المالية والإدارية والمخالفات التي يتم اكتشافها من الأجهزة الرقابية والتي قد تؤدي إلى التهرب والتحايل والإنصراف من العمل قبل الوقت المحدد وإفشاء أسرار العمل (عزام، ٢٠١٧).

مفهوم النزاهة المالية والإدارية إجرائياً

هو مجمل الإنحرافات المالية والإدارية والمخالفات التي يتم اكتشافها من جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان والتي قد تؤدي إلى التهرب والتحايل والإنصراف من العمل قبل الوقت المحدد وإفشاء أسرار العمل (عزام، ٢٠١٧).

١,٩ نظرية الدراسة (نظرية النزاهة المالية والإدارية)

أكدت أدبيات الدراسة أن نظرية الفساد المالي والإداري يفترض إلى تركز الثروة في يد فئة معينة دون غيرهم، وأن تركز هذه الثروة يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة وخلق فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء وأن عدم المساواة تؤدي إلى تدهور الظروف الإقتصادية للمؤسسات ككل. ويبرز هدف نظرية الفساد المالي والإداري على حقيقة مفادها أن الفساد المالي والإداري يضر بالمجتمع ويساهم في ظهور عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة. كما تفترض نظرية الفساد اهدار الموارد الطبيعية والثروات في غير الجهات المحدد لها الإنفاق فيها، وبالتالي فإن نظرية الفساد المالي والإداري لها العديد من الآثار الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وتعرضت نظرية الفساد المالي والإداري للعديد من الإنتقادات أبرزها الفساد المالي والإداري لايمكن

أن يتزايد في ظل تطبيق أساليب ومعايير الحوكمة والرقابة في المؤسسات الحكومية والخاصة على السواء. ومن أبرز آثار نظرية الفساد المالي والإداري أن المؤسسات قد تتخذ قرارات ليست في مصلحة الإقتصاد وعدم الخروج بقرارات رشيدة لصالح العاملين والمؤسسات على السواء. كما من أبرز آثار نظرية الفساد المالي والإداري التحايل المالي واستغلال الموظف العام لنفوذ منصبه ومحاولة التربح من المنصب والحصول على الرشوة والإختلاس المالي (موحي، ٢٠١٦). وتستمد الدراسة المتغيرات الفرعية من النظرية التي قامت بتوضيح العلاقة بين الحوكمة والنزاهة المالية والإدارية والشفافية.

١,١٠ هيكل الدراسة

تتكون هذه الدراسة من خمس فصول. حيث يشمل الفصل الأول التمهيد ومشكلة الدراسة عن أثر الحوكمة على الفساد المالي والإداري: الشفافية كمتغير وسيط بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان، كما يشمل الفصل الأول أهداف وأسئلة الدراسة ونظرية الدراسة ومصطلحات الدراسة وهيكل الدراسة وخلاصة الفصل. كما يشمل الفصل الثاني الدراسات السابقة والإطار النظري، ويشمل الفصل الثالث منهجية الدراسة. كما يشمل هيكل الدراسة الفصل الرابع والذي يحتوي على التحليل الإحصائي وتحليل فرضيات الدراسة كما يشمل الفصل الخامس النتائج والتوصيات ومساهمة الدراسة في الإقتراحات المستقبلية وإيجابيات وقصور الدراسة.

١,١١ خلاصة الفصل الأول

استعرض الباحث الفصل الأول حيث يشمل تمهيد الدراسة ومشكلة الدراسة التي تشير إلى أثر الحوكمة على الفساد المالي: الشفافية كمتغير وسيط بجهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان. وكذلك

فإن هذه الدراسة تشمل أسئلة وأهداف الدراسة وأهمية الدراسة العلمية والعملية ونظرية الدراسة (نظرية الفساد المالي والإداري). ومصطلحات الدراسة الإجرائية وهيكل الدراسة وخلاصة الفصل.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA